بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أما بعد ..

فكنا قد توقفنا بالأمس أثناء كلامنا عن كتاب السنن لأبي داود عليه رحمة الله وتوقفنا خاصة عند تقسيم الحافظ ابن حجر لأحاديث السنن .

قلنا بأن الحافظ ابن حجر قسم أحاديث أبي داود إلى أقسام ستة هي : الصحيح والحسن لذاته والحسن لغيره والضعيف الذي يكون خفيف الضعف ، وأنه قد يكون هذا الحديث الذي من رواية خفيف الضعف إلا أنه مخالف لمن هو أولى منه فيكون منكراً ، هذا قسم خامس يعني خفيف الضعف الذي له مخالف وخفيف الضعف الذي له مخالف أولى منه فيكون منكراً .

القسم السادس أنه قد يكون فيه من هو شديد الضعف هذه هي الأحاديث التي سكت عنها أبو داود في سننه ، هذه هي أقسام الأحاديث التي سكت عنها أبو داود في سننه ومنها ما هو شديد الضعف .

ثم أخذ الحافظ يعتذر عن إيراد أبي داود للأحاديث شديدة الضعف في سننه مع سكوته عنها باعتبارات عدة :

أولها : أن يكون قد تكلم عن هذا الراوي في موطناً آخر من كتابه فاكتفى بذلك يعني قد يخرج أي داود الحديث الشديد الضعف ويسكت عنه أكتفاءً منه بأنه قد تكلم عن هذا الراوي في موطن سابق من كتابه ، وكأنه يقول : أنا قد بينت ضعف هذا الحديث لما حكمت على هذا الراوي بالضعف في موطن متقدم من الكتاب .

الاعتذار الثاني : أن يكون من باب اختلاف الروايات عن أبي داود .

سبق أن ذكرنا أن لأبي داود أن لسنن أبي داود روايات متعددة هي خمسة روايات نعم أن هناك خمس روايات بلغتنا ووصلت إلينا وهي أشهر الروايات عن أبي داود بسننه أن في هذه الروايات في بعضها كلاماً على الأحاديث قد لا يوجد في البعض الآخر قد نجد كلاماً في رواية ابن العبد على أحاديث قد لا نجد هذا الكلام في رواية بن اللؤلؤي ، فيجب على الإنسان ألا يتسرع بقوله أن هذا الحديث سكت عنه أبو داود حتى ينظر في بقية الروايات ، فلعله تكلم عنه في رواية ، سكت عنه في رواية أخرى ، وهذا عمل شاق يبين ضرورة أن يحقق الكتاب كما ذكرنا على روايته المختلفة .

الاعتذار الثالث : أن يكون ذهولاً من أبي داود خطأ ، ووهم أراد أن يعلق فنسي ظن أنه تكلم عنه في موطن سابق ولم يحدث ذلك نوع من الغفلة التي هي من طبيعة الإنسان ولا يعني ذلك أنه قد خفيا عنه ، أو خفيا عليه شدة ضعف هذا الحديث هو يعلم أنه شديد الضعف لكنه نسي أو غَفِلَ لسبب ما أن يعلق عليه ويبين شدة ضعفه هذا أمر وارد لأن من طبيعة البشر الخطأ .

الاعتذار الرابع : أَنْ يكون سَكَتَ عنه لِشِدَة وضوح ضعفه وهذا الذي ذكرناه أيضاً عن الإمام الذهبي وأيضاً ذكره النووي أنه قد يسكت عن الحديث لشدة ضعفه وهذا أمر مهم جداً ، ويبين لكم خطأ من يعتمد على مجرد سكوت أبي داود لقوله : أن أبي داود قد قبل هذا الحديث أو أنه عنده لا ينزل إلى درجة شديد الضعف واعتبار هذا عمدة في الباب وأنه يعني حكم فاصل في هذه القضية وهذا خطأ ولا شك .

وقد ذكر الحافظ أيضاً كلاماً آخر في نتائج الأفكار ، والكلام السابق في النكت على كتاب ابن الصلاح لكن ذكر مرة حديثاً في كتابه نتائج الأفكار وقال عقبة وسكت عليه أبو داود يعني أخرجه أبو داود وسكت إما لحسن ظنه في زيداً العامي هناك راوي أسمه زيد العامي ضعيف مشهور بالضعف فيقول إما أنه كان يحسن الظن في هذا الراوي ، فهذا سبب آخر نضيفه إلى الأسباب السابقة وهو اختلاف الاجتهاد قد يكون سكوت أبي داود بناءً على أنه كان يعتقد أن هذا الحديث مقبول مثلاً ، وهو ليس كذلك عند غيره من أهل العلم هذا احتمال وارد أيضاً .

—

قال : إما لحسن ظنه بـ زيداً العامي وإما لشهرته بالضعف هذا مثل السبب قبل الرابع الذي ذكرنه سابقاً شهرة الحديث بالضعف وضوح ضعفه ولذلك لم يعلق علية بالضعف قال وإما لكونه في فضائل الأعمال هذا أيضاً يضيف لنا سبب جديد يعني كانت أصلاً الأسباب أو الاعتذارات ستة أول أربعة وهنا ذكرنا ثلاثة لكن واحد منها واحد هو الرابع السابق ستة اعتبارات إما لكونه في فضائل الأعمال يعني أنه في فضائل الأعمال لاتساعه في إخراج بعض الأحاديث الضعيفة هذه الأقسام التي ذكرها الحافظ ابن حجر لأحاديث أبي داود أيضاً هو الكلام للبِقَاعي حول أقسام هذا الأحاديث لا داعي لِنَقْلِهِ لكن نبه أبو داود أو نبه ابن كثير عليه رحمة الله على أمراً مهم ، وهو أن سكوت أبي داود أيضاً لا يمكن الاعتماد عليه وحده ؛ لأن أبا داود كما سبق يتكلم عن الحديث رواية ويسكت عنه رواية أخرى ، وأضاف أمر آخر يجب أن يراعى قال أننا قد نجد أن أبا داود قد حكم على أحد رجال الإسناد بالضعف ، أو على حديثٍ بالضعف في سؤالات أبي عبيد الآجري له ، ومع ذلك سكت عنه في السنن وهذا يلزمنا بأننا نعرف رأي أبي داود أيضاً في هؤلاء الرواة من خلال كتاب أبو عبيد الأجوري ، وهو تلميذ لأبي داود كان يسأله عن الأحاديث وعن الرواة في كتاب طبع في مجلدين مليئة بالفوائد فقبل أن أجزم بأن هذا الحديث مقبول عند أبي داود يجب أن أعرف ما هو رأي أبي داود في هؤلاء الرواة جميعاً في هذا الإسناد ولعله قد صرح بتضعيفه في سؤالات أبي عبيد كما سبق .

لكن العراقي تعقب ابن كثير في هذا التوجيه أو في هذا الاعتراف بقوله أنه لا يمكن أن يعترض على أبي داود بإيراده حديثاً مسكوتاً عليه إلا إذا كان هذا الحديث شديد الضعف عند أبي داود .

قال : لأن أبا داود اشتراط أن لا يتكلم إلا عن شديد الضعف أما ما فيه ضعف خفيف فقد بينا أنه ما يتكلم عنه .

فيقول : يمكن أن يورد هذا الذي ذكره ابن كثير في ما لو وجدنا حديثاً شديد الضعف سكت عنه أبو داود في رواية ، وضعفه في رواية أخرى عنه ، عندها نقول : والله يحتمل أن يكون حديث شديد الضعف وإن سكت عنه أبو داود في إحدى روايات السنن وهذا الذي ذكره الإمام العراقي قد وجدنا له مثالاً بالفعل ، وهو الحديث التالي

ذكره حديث شديد الضعف ، وسكت عنه أبو داود في رواية وتكلم عنه أخرى هذا الحديث هو حديث سراقة بن مالك عن النبي : ((خَيْرُكُمْ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْثَمْ((.

هذا الحديث سكت عنه أبو داود في رواية اللؤلؤي التي هي أشهر الروايات كما ذكرنا ، لكنه قال عن هذا الحديث في رواية ابن العبد ، قال : أيوب بن سويد ضعيف .

فهنا قد تكلم على هذا الحديث في رواية ابن العبد قد يقول قائل كيف هذا لا يقتضي الحديث شديد الضعف .

لا إن الواقع أن الحديث شديد الضعف حتى أن أبا حاتم الرالي قال عنه في كتاب العلل حديثٌ موضوع حكم عليه بأنه موضوع على هذا الحديث فكلام أبي داود أخرج الحديث عن أن يكون من المسكوت عنه ، هذا يكفي وطبعاً كلمة ضعيف لا تعني أنه خفيف الضعف لا يلزم من ذلك عندما قال أبو داود فلان ضعيف لا يلزم أن يكون حديث خفيف الضعف .

المهم أن هذا الحديث لم يسكت عنه أبو داود رواية تكلم عنه فبين أنه ليس خفيف الضعف عنده ثم قد تبين أن هذا الحديث الصحيح فيه أنه شديد الضعف ، وقد حكم عنه عليه أحد النقاد بأنه حديث مكذوب عن النبي عليه الصلاة والسلام ونكارته ظاهرة من متنه : ((خَيْرُكُمْ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْثَمْ((هذه دعوة للقابلية وللتعصب القبلي وإن كانت جاءت هذه ما لم يأثم كأنها قيد لكن يبقى أنه لما يخص بأنه يعطى هذا الفضل الكبير لمجرد أنه دافع عن عشيرته ! هذا يعني أمر حقيقة بسائغ في نصوص الشرع المقصود أن هذا المثال من الأمثلة التي طالب بها الحافظ العراقي وتبين أن إيراد ابن كثير في محله بسبب ذلك .
أيضاً هناك أحاديث حقيقها حتى نعرف أنه لا يمكن الاعتماد على سكوت أبي داود أن هناك أحاديث متعددة حكم عليها بالوضع أو بشدة الضعف وهي موجودة في سنن أبي داود ، وقد سكت عنها مثل حديث ابن عمر أن النبي ((نَهَى أَنْ يَمْشِيَ يَعْنِي الرَّجُلَ بَيْنَ الْمَرْأَتَيْنِ ((.
سكت عنه أبو داود وفيه راوي اسمه داود ابن أبي صالح منكر الحديث قال البخاري والعقيلي وابن عدي عن هذا الحديث لا يتابع

عليه وقال عنه أبو ذرعه أبو حاتم الرازي منكر ، وقال ابن حبان عن داود ابن صالح هذا يروي الموضوعات عن الثقات حتى كأنه يتعمد لها روى عن نافع عن ابن عمر أن النبي نهى أن يمشي الرجل بين المرأتين يعني كان يكثر بين النساء من أمثلة هذه الموضوعات حديث نهى النبي أن يمشي الرجل بين المرأتين ، وهو الحديث الذي أخرجه أبو داود وسكت عنه المقصود أن هذا الحديث يعني شديد الضعف بل إِنَّ الشيخ الألباني عليه رحمة الله قد حكم عليه بأنه موضوع في السلسلة الضعيفة أيضاً مثال آخر حديث عمر أنه » سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ يَنْهَى عَنْ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ « .
سكت عنه أبو داود وقال ابن قيم الجوزية في حاشيته على تهذيب السنن يقول : " هذا الحديث باطل " ثم تكلم عنه ، وأيضاً قال : عنه ابن حزم هذا الحديث قال : " هذا حديث في غاية السقوط ، لأنه مرسل عن من لم يسمى "
وفيه أيضاً ثلاثة مجهولون . إلى أخر كلامه .
أيضاً هناك حديث آخر عن ابن عباس أن النبي عن ابن عباس أنه قال » السِجِلّ كَاتِب النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « .
قال ابن القيم الجوزية في هذا الحديث سمعت شيخنا أبا العباس بن تيمية يقول : " هذا الحديث موضوع " .
هذا مثال ثالث أيضاً لحديث محكوم عليه بالوضع فسكت عنه أبي داود في سننه أيضاً حديث » الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يُنْقِص « إذا ضُبِطَت ويقال: » يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ «
يعني منهم من رواة يزيد ولا ينقص وهناك رواية أخرى لعلها هي الأرجح في هذا اللفظ الإسلام يزيد ولايُنقص .
قال عنه الجوزقاني في الأباطيل ، والمناكير : " حديث باطل " .
وهو أيضاً من الأحاديث التي سكت عنها أبو داود المقصود أن إيراد أبي داود للحديث وسكوته عنه لا يقتضي أنه مقبولاً عنده فيه الصحيح والحسن والضعيف ، وفيه شديد الضعف ، وقد بَيَّنَّا وجه إخراجه لشديد الضعف من خلال كلام الحافظ ابن حجر ، واعتباراته التي ذكرها طيب لما أورد الحديث الضعيف لما أورد الأحاديث الضعيفة الخفيفة الضعف وسكت عنها .
نحن الآن قررنا أمراً معيناً وهو : أنه إذا سكت عن الحديث محتمل أن يكون صحيح ويحتمل أن يكون حسن ويحتمل أن يكون ضعيف

خفيف الضعف ، ويحتمل أيضاً بندرة وقلة أن يكون شديد الضعف ، الأصل في شديد الضعف أنْ يبين شدة ضعفه وقد يوجد في ما يذكره ما هو شديد الضعف ، لما أورد الأقسام الثلاثة أما شديد الضعف فاعتبراً له لما أورده وسكت عنه طيب الأقسام الثلاثة وفي ذبك الضعيف خفيف الضعف لم أورده في السنن نعم هذا أحد أسباب : أَنَّ الحديث خفيف الضعف صالحٌ لاعتباره يعني صالح أن يتقوى أو يقوي غيره فهو يورد الحديث عسى أن يقف أحداً غيره على سند آخر فيتقوى على الحديث هذا سبب السبب الثاني أنه شرط على نفسه أن يذكر أصول أحاديث أحكام بإطلاق يريد أن يجمع الأحاديث التي احتج بها الفقهاء سواء أكانت صحيحة مقبولة ، أو غير مقبولة ولا يمكن أن يلام على أمراً لم يشترطه ، يعني : كما أن لا لوم على الإمام أحمد وغيره ممن ألفوا في السنة ولم يشترطوا الصحة كذلك نفعل مع أبو داود .

نعم ، يمكن أن يعني يلام العالم إذا اشترط الصحة ثم أخرج الضعيف مع علمه بضعفه هذا ممكن أن يكون له في محله .

أيضاً سبب ثالث لإيراد الحديث الضعيف : أن الحديث الضعيف لو افترضنا أنه يعني ليس له طريق آخر يتقوى به فهو حديث فرد في الباب ؛ حتى لا يُقَال أنه أخرجه من أجل أن يعتبر به ويتقوى حديث لا يمكن أن يتقوى ؛ لأنَّه هو الوحيد الإسناد الوحيد الذي ورد بهذا الحديث وليس أيضاً مما يحتج به أهل الفقه ما احتج به أحد من العلماء فلما يخرجه هناك سبب آخر وهو : أَنَّ الحديث خفيف الضعف قد ينف ويستفاد منه ترجيح اجتهاداً على اجتهاد قياساً على قياس فقد يتردد الفقيه في المسألة بين قياس على أصلين ، كل أصل منهما ينتج عنه حكم مختلف عن حكم القياس الآخر فيأتي هذا الحديث الضعيف يرجح أحد القياسين على الآخر ، هذا قياس وهذا قياس وظاهر هذا القياس أنه صحيح وظاهر هذا القياس أنه صحيح فبأي الحكمين أخذ هل يتخير بدون أي قواعد ولا ضوابط إن وجد حديثاً ضعيفاً خفيف الضعف مرسلاً مثلاً أو ما شبه ذلك فإنه يجعل من هذا الحديث مرجحاً لأحد القياسين على الآخر فهو لم يستدل بالحديث الضعيف ويحتج به وإنما اعتبره مُعَضِد ، أو ممكن نقول أيضاً أنه مُرَجِح فقط ، مجرد مرجح لاجتهاد على اجتهاد فهذه أحد الأوجه أو الوجه الثلاثة يعني لأسباب إخراج أبي داود للحديث خفيف الضعف في سننه .

—

هـذا هـو شـرط أبـي داود فـي كتـابه السـنن وبالمناسـبة فـإن عـدد الأحاديث التي حكم عليها ابـن الجـوزي بالوضـع فـي سـنن أبـي داود تسعة أحاديث فقط ، وبعضها الصواب فيه مع أبي داود ، وأنها ليسـت موضوعة وبعضها نفس أبي داود نبه إلى ضعفها ولم يسكت عنها وإن كان في سنن أبي داود أحاديث محكوم عليهـا بالوضـع مـن غيـر أبـي داود كما سبق وأنْ ذكرنا الأمثلة التي سبقت قبل قليل .

ننتهي بعناية العلماء بكتاب أبي داود :

- أُلِفَت كتب متعددة حول كتاب أبي داود منهـا شـيوخ أبـي داود ، أو تسمية شيوخ أبي داود لأبي علي الغثاني الجياني ، وقد سبق ذكر هذا الكتاب .
- أَلَف في جمع رجالـة أيضـاً الإمـام المـزي فـي كتـابه " تهـذيب الكمال" مع بقية الكتب الستة كمـا هـو معـروف ثـم تلا الإمـام المزي من وافقه في التأليف في هذا الباب .
- اختصره الإمام المنذري . واختصـار المنـذري اختصـار مشـهور وهو مطبوع قد طبع اختصار المنذري وبحاشيته شرح الخطابي الآتي ذكره وبحاشية شرح الخطابي أيضاً تهـذيب السـنن لابـن القيـم الـذي هـو شـرح باختصـار ، أو حاشـية لكتـاب المنـذري حاشية لكتاب المنذري .

شروح كتاب أبي داود :

- أقدمها كتاب " معالم السنن " للإمام الخطابي .

والكتاب مطبوع أكثر من طبعة منها الطبعة السابقة التي هي حاشية مختصر سنن أبي داود للمنذري .

- تهذيب السنن لابن القيم .

وهو حاشية ، وقد يتكلم عـن بعـض الأحـاديث ويسـكت عـن بعـض الأحاديث وقد يطيل جداً في بعض الأحاديث ، وقد يتكلم عن بعض الأحاديث بكلام يسير جداً ، فهي على شـرط الحواشـي ؛ لا تلـتزم بشرح الكتاب كله على منهج واحد ، قد تشرح حديث يعني حسـب ما اتفق ، وكما يتيسر فقد يطول في شرح الحديث ، وقد لا يشـرح بعض الأحاديث بالكلية وقد يختصر جداً في شـرح بعـض الأحـاديث هذا هو واقع حال تهذيب السنن لابن القيم عليه رحمة الله .

- من شروح أبي داود لكنه مخطوط شرح ابـن رسـلان أحمـد بـن حسـين بـن رسـلان الشـافعي المتـوفى سـنة أربـع وأربعيـن وثمانمائة من الهجرة وهو شرح كامـل لسـنن أبـي داود ، وليـت

هذا الشرح يطبع ؛ لأنه أقدم الشروح الكاملة الـتي وصـلتنا عـن أبي داود .

- من الشروح المهمة ، ولكنه ليس كاملاً لم يتمه المؤلف شـرحٌ للعيني .

الإمام العيني صاحب عمدة القارئ الشهيرة المتوفى ستة خمسـة وخمسين وثمانمائة من الهجرة .

شرح لسنن أبي داود ، وموجود منه قطعة بخط المؤلف ولكنه لم يطبع منه حتى الآن .

- من شروح أبي داود " مرقاة الصعود في شرح سنن أبي داود " . للسيوطي ، وهو مخطوط لم يطبع .
- من شروح أبي داود المطروحة " عون المعبود في شرح سـنن أبي داود " للعظيم آبادي .

المتوفى سنة تسعٍ وعشرين وثلاثمائة وألف أحد علماء الهند اسم الكتاب عون المعبود وهو أشهر شـروح أبـي داود وأكثرهـا تـداولاً بين طلبة العلم .

- " الْمَنْهَل العَذْب المورود " لمحمود محمد خطاب السبكي أحد علماء الأزهر توفي عليه رحمة الله وله شرح مطـول لكنـه لـم يتم فأتمه ابنه لكن شرح الأب أتقن وأقوى من شرح الابن .
- " بذل المجهود في شرح سـنن أبـي داود " لخليـل بـن أحمـد السهارنفوري وهو من علمـاء الهنـد تـوفي سـنة سـتاً وأربعيـن وثلاثمائة وألف . اعتني بمعلقاته كما سـبق فـي رسـالة علميـة فـي إحـدى الجامعـات السـعودية وطبعـت هـذه الرسـالة فـي عنوان " تغليق التعليق في سنن أبي داود .
- قام بشرح زوائد أبي داود على الصحيحين الإمام البلقيني لكـن شرحه هذا لم يطبع أيضاً .

مستخرجات على سنن أبي داود :

تلك المستخرجات التي على الصحيحين مستخرج عليه عدد من أهل العلم منهم : محمد بن عبد الملك بن أيمن الأندلسـي المتـوفى سـنة ستة وثلاثين وثلاثمائة للهجرة وأيضاً اسـتحوذ عليـه قاسـم بـن أصـبغ المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة للهجرة هذا فيما يتعلق بسنن أبي داود عليه رحمة الله .

ننتقل الآن إلى الكتاب الأخير الذي سنتعرض له في لقاءتنا بإذن الله تعالى وهو كتاب : الإمام الترمذي وهو الكتاب الرابع من الأمهات الست كما هو معروف نقف مع الإمام الترمذي وقفة خفيفة .

أما السُّلَمِي فهي نسبة إلى قبيلة سليم ولم أقف على من بين هل هو ولاءً أو صليبة . لكن نسبته البوهي هذه نسبه إلى قرية بجوار ترمذ ويقال أن هذه القرية التي توفيّ فيها الترمذي ، وترمذ مدينة تقع اليوم في جمهورية أفغانستان الإسلامية .

سنة ولادته : ولد علية رحمة الله تقريباً سنة ميتين وتسعة للهجرة وتوفي سنة متين تسعة وسبعين يعني عاش سبعين سنة عاش سبعين سنة ولد سنة ميتين وتسعة ، نقول: إن أقدم شيوخه وفاة وهو محمد جعفر السمناني القومسي توفي قبل سنة مائتين وعشرين ، يعني : نقل : سنة مائتين وتسعة عشر فيكون سمع من هذا الشيخ وعمره أقل من عشر سنوات سمع من هذا الشيخ وعمره أقل من عشر سنوات .

بدء رحلته : تقريباً نحو سنة مائتين وخمسة وثلاثين للهجرة يعني كان عمره نحو خمسة وعشرين سنة نحو خمسة وعشرين سنة وأطال الرحلة ، وبقي في الرحلة فترة طويلة إلى نحو سنة مائتين وخمسة وخمسين للهجرة يعني كم سنة مكث تقريباً في الرحلة نحو عشرين عاماً دخل فيها العراق وبغداد على الراجح ؛ لأن بعض أهل العلم نفى أن يكون دخل بغداداً وقد نص بعض أهل العلم الآخرون على أنه دخل بغداد وسمع منها والذي جعل بعض أهل العلم ينفون دخوله بغداد أن الخطيب البغدادي لم يترجم له في تاريخ بغداد ، لكن هذا ليس بلازم فإن الخطيب البغدادي كما نقول دائماً قد غفل عن ترجمة بعض من لم يشك في دخولهم بغداد ، وهو نفسه يعلم أنهم دخلوا بغداد وهذا من أغرب الأمور منهم شيخه أبو نعيم الأصفهاني شيخ الخطيب البغدادي دخل بغداد ويعرف الخطيب البغدادي أنه دخل بغداد ولكنه لم يترجم له في كتابه من باب النسيان . فلم لا يكون الترمذي كذلك وقد سمع من عدد كبير جداً من البغداديين وهناك أكثر من نقطة على دخوله بغداد على كل حال دخل بغداد ، والعراق ، والكوفة ، والبصرة - بلدان العراق عموماً - ودخل أيضاً

الحجاز ويذكر له رحلة شامية أيضاً - وإن كان أيضاً لم يترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق - لكنه يقال أنه دخل دمشق وسمع بها من بعض شيوخها فالبلدان التي رحل إليها هي : خراسان والعراق والحجاز والشام اشتمالاً .

أشهر شيوخه : شيوخه في الحقيقة يعني المشهورون جداً يكفي أن نذكر منهم مثلاً :

البخاري ، والدارمي ، وأبو زرعة ، ومسلم بن الحجاج ، وأبو داود السجستاني صاحب السنن ، وعمرو بن علي الفلات ، وقتيبة بن سعيد ، وعلي بن حجر ، وأحمد بن منيع وغيرهم من كبار المحدثين بلغ عدد شيوخه جسماً واحد وعشرين ومائتين شيخ . .

تلامذته : أشهر تلامذته في الحقيقة هو راوي السنن عن وهو أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي .

وكل من تلامذته الآتون ممن روى عنه السنن وهم : المحبوبي السابق ذكره ، والهيثم بن كليب الشاشي وأبو ذر محمد بن إبراهيم ، وأبو محمد الحسن إبراهيم القطان وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر وأبو الحسن الوازري ومحمد بن محمد بن يحيى القراط .هؤلاء ممن روى عنه السنن لكن أشهر رواية لسنن الترمذي هي رواية المحبوبي وأما الشاشي فعرفت عنه روايته لكتاب الشمائل للترمذي ، والكتاب سيأتي ذكره هو والشمائل الذي يرويه عنه والطريق به مشهورة ومعروفة هي رواية الشاشي عن الترمذي لكتاب الشمائل أم السنن فهو من رواية المحبوبي تلامذته قلنا بأن المحبوبي هو راوي السنن عنه والباقية وكلهم من رواة السنن لكن إنما اشتهر من رواية المحبوبي .

مصنفاته :

- الجامع وهو كتابه الشهير المعروف .
- والعلل الكبير وهو كتاب مطبوع منفصل عن كتاب الجامع لأن هناك كتاب العلل الصغير ملحق بالجامع وهناك العلل الكبير وهو منفصل عن الجامع .

- كتاب الشمائل المحمدية وفيه صفات النبي عليه الصلاة والسلام الخَلقية والخُلقية وبعض خصائصه عليه الصلاة والسلام .
- تسوية أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وها الكتب كلها مطبوعة وله كتب أخرى مفقودة .

بالنسبة لما كنا قد ذكرنه أمس حتى لا ننسى حول ثلاثيات الترمذي وقلت أريد أن أتثبت من هذا الموضوع لم أجد في الترمذي في ما نص عليه إلا حديث واحد ثلاثي ، وإسناده ضعيف لا يصح وهو حديث يقول فيه الإمام الترمذي حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري بن ابنة السدي الكوفي قال حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك قال رسول الله : ((يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ)) .

قال الترمذي عقبة هذا حديث غريب من هذا الوجه والترمذي كما سيأتي إذا قال غريب وحدها ولم يتبعها بحكم بحسن أو صحة هذا يساوي الضعف عنده ومعنى ذلك أنه يرى أن هذا الحديث ضعيف وهذا الحديث بالفعل ضعيف لأن عمر بن شاكر ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب .

هذا فيما يتعلق بترجمة الإمام الترمذي عليه رحمة الله .

جامع الترمذي : الكلام عنه ، بدء الترمذي تأليف الكتاب فيما يبدو عام خمسة وخمسين ومائتين للهجرة وسبب اقتراح هذا العنوان أمور متعددة أن لقاءه بالإمام البخاري غالباً ، وقع لما ورد الإمام البخاري نيسابور ، والبخاري وصل إلى نيسابور سنة مائتين وخمسين ومكث بها إلى مائتين وخمسة وخمسين .

والترمذي قد صرح في كتابه العلل وفي كتابه الجامع أن غالب ما في كتابه الجامع مأخوذاً عن البخاري أن غالب ما في كتابه من التعليم ، والجرح والتعديل والكلام عن الأحاديث أنه استفاده من البخاري إذاً فيكون تأليفه للجامع بعض لقاءه بالبخاري ومعروف أن الترمذي لازم البخاري ملازمة طويلة لا تقل عن خمس سنوات التي مكثها البخاري في نيسابور إذن يغلب على الظن أن تأليفه للكتاب الجامع

بعد سنة مائتين وخمسة وخمسين يعني بعد انتقال البخاري من نيسابور إلى بخارى والتي توفي فيها بعد ذلك بسنة واحدة حيث توفي سنة ستة وخمسين ومائتين البخاري .

انتهى من تأليف كتابه كما ذكر بعض أهل العلم أنه شاهد على نسخة خطية عتيقة من كتاب الجامع للترمذي بخط أحد تلامذة الترمذي : أَنَّ الترمذي انتهى من تأليف هذا الكتاب سنة سبعين ومائتين . يعني إن كان مكث في تأليفه نحو خمسة عشر عاماً ، أو أقل من ذلك لم يكمل بعد خمسة وخمسين إلى السبعين ، لكن هناك ما يعارض هذا الأمر . يعني : ما وجد على هذه النسخة الخطية من أنه انتهى سنة مائتين وسبعين من تأليف كتابه ، وهو أَنَّ المحبوبي ذُكِرَ عته أنه سمع الجامع من الترمذي سنة أو العبارة الدقيقة لقي الترمذي ، وسمع منه سنة مائتين وخمسة وستين أو مائتين وسبع وستين وهذا قد يقال أن هذا قد يدل على أن الترمذي انتهى قبل مائتين وسبعين ولكن يمكن أن يجمع فيما لوكان كلا الخبرين صحيح أن نقول لعله ابتدأ السمع من الترمذي في هذه السنة ويلزم أن يكون أول ما سمع منه الجامع قد يكون سمع منه بعض مؤلفاته الأخرى أو قد يكون ابتدأ بسماع الجامع والترمذي ولم ينته بعد كان يروي كل يوم مجلي إلى أن انته سنة مائتين وسبعين وقد انتهى من تأليف الكتاب ، لكن يمكن أن يجمع بين الأمرين بأحد هذين الوجهين من الجمع .

المقصود : بأنه مكث في تأليف الكتاب نحو عشر سنوات أقل شيء وأنه انتهى من تأليف الكتاب في حدود سنة مائتين وسبعين أو قبلها بسنة أو سنتين أو ثلاثة أو نحوها من السنوات مكث حدود عشر سنوات في تأليف الكتاب .

هناك خبر مشهور جداً يذكره أهل العلم في الثناء على الجامع قد أيضاً يشير إلى اعتراض حول سنة انتهاء الترمذي من تأليفه وأنه جاء عن الترمذي أنه قال : عرضت كتابي على فقهاء أهل الحجاز فرضوا عنه ، وعرضته على فقهاء أهل العراق فرضوا عنه ، وعرضته على فقهاء أهل خراسان فرضوا عنه ، هذا قد يشير إلى أنه ألف الكتاب أثناء رحلته وتنقله لكن بالنظر في إسناد هذا الخبر تبين أن إسناده شديد الضعف راوي هذا الخبر عن الترمذي رجل كذاب مشهور بالكذب فهذا الخبر لا يعتمد عليه في تحديد السَّنة ولا في الثناء على

كتاب الترمذي وكتاب الترمذي ثناء العلماء علية أكثر من أن يحصى وليس في حاجة إلى مثل هذه العبارة التي إنما تفرد بروايتها رجل كذاب .

اسم كتاب الترمذي الكامل هو :

" الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل " .

هذا العنوان الجليل المهم يبين بالفعل حقيقة منهج الترمذي في كتابه وللأسف الشديد فإن هذا العنوان لم يكتب على أغلفة كتاب الترمذي بل كتبة عليه عنوانين مختلفة كلها غير صحيحة وبعيد في بعض الأحيان كل البعد عن هذا العنوان مثلاً طبع بعنوان " الجامع الصحيح " ، وطبع بعنوان " السنن" ، وطبع بعنوان " الجامع الكبير " وكلها عناوين غير صحيحة ، والعنوان الصحيح هو الذي سبق ذكره .
نقف مع هذا العنوان كما اعتدنا لنعرف منهج الترمذي فيه :

أولاً : كلمة " الجامع " .

هذا يدل على أن هذا الكتاب ليس من كتب السنن أي ليس خاصاً بأحاديث الأحكام ، فهو من الكتب الجامعة لأبواب العلم وهذا هو واقع هذا الكتاب فإن فيه كتاب الفضائل ، وكتاب التفسير ، وكتاب صفة الجنة والنار و، كتاب الزهد ، وكتاب الأمثال وغير ذلك بل وفي أخره كما سيأتي كتاب العلل وهو يخرج عن أن يكون داخل ضمن السنن أيضاً .

الكلمة الثانية في العنوان " المختصر " .

فهو يرى أنه ألف هذا الكتاب مختصراً من عددٍ كبيرٍ من الأحاديث عدد أحاديثه حسب المطبوعة ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسين ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسين يعني نحو أربعة آلاف حديث نحو أربعة آلاف حديث ، وكما سيأتي أنه قليل التكرر ويكاد يكون هذا العدد يمثل الواقع أو قريباً منه أو لعل العدد يكون ثلاثة آلاف وتسعمائة ونحوها ؛ لأن الترمذي قليل التكرار في كتابه للحديث وقد

أكد على أنه يريد الاختصار في العلل عندما قال في أخر كتابه العلل : وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة .

هو نفسه يقول هذا الكلام فبين أنه تعمد الاختصار لتسهل الاستفادة منه ويقرب المنفعة من هذا الكتاب

يقول : " من السنن " .

وهذا يبين أنه خاصٌ بالمرفوعات أن هذا الكتاب خاص بالمرفوعات وهذا واقع الكتاب ولم يورد الموقوفات إلا نادراً وأغلب الموقوفات التي يوردها عي المعلقات التي يوردوها لبيان من عمل بالحديث من الفقهاء تميز هذا الكتاب في ترتيبه يعني بأنه لم يبوب على الكتب ، يعني : بعنوان كذا وإنما يقول أبواب الطهارة أبواب الصلاة أبواب الجهاد لم يفعل كغيره عندما يقول كتاب كذا كتاب كذا وإنما اعتاض عنها بكلمة الأبواب ثم يذكر الأبواب بعد ذلك يتميز من جهة بشبهه بالإمام مسلم من جهة عنايته ببيان الفروق في صيغ الأداء ثم بأن الإمام مسلم يميز بين حدثنا ، وأخبرنا أثناء روايته كذلك الترمذي .

الترمذي شرع في كتابة على التمييز بين حدثنا وأخبرنا في أثناء الإسناد وله في ذلك تدقيقات تشبه تدقيق الإمام مسلم عليه رحمة الله وأيضاً عنده عناية كبيرة تشبه عناية مسلم بالتنبية على الفروق في ألفاظ المتون إذا كان بعض رواة الحديث روى الحديث بلفظ والآخر زاد لفظ أو نقص لفظه فإنه ينبه على هذه الاختلافات في زيادات المتون في جامع الترمذي في جامعه يشبه أيضاً مسلم في كونه يأتي بالحديث بروايته وألفاظه وأسانيده في موطنٍ واحد بخلاف البخاري الذي يفرق الحديث في أبواب متفرقة هذه أيضاً مزيه من مزايا الترمذي أو من خصائص كتاب الترمذي التي شابه فيها مسلمًا .

أيضاً يشابه مسلم في العناية البالغة بالصنعة الحديثية ، وبإبراز العلل قلنا أن مسلم له عناية بذلك كذلك الترمذي له عناية فائقة بذلك ويمتاز الترمذي على مسلم بمزيتين المزيه الأولى التصريح بالإعلال بخلاف الإمام مسلم الذي في الغالب يكتفي بالتلميح عن التصريح .

الأمر الثاني يتميز كتاب الترمذي من ناحية العلل بإيراده لكتاب العلل الصغير الذي في أخر الجامع وهذه مزية كبرى لكتاب الترمذي .

بالنسبة لطريقة إيراده للأحاديث المعلة :

ذكر بن رجب في شرحه لعلل الترمذي منهج الإمام الترمذي في إيراده للأحاديث المعلة ، وهو منهج ينفرد به هو والنسائي دون بعض العلماء الآخرين سواه سواهما حيث يقول ابن رجب وقد أُعترض على الترمذي رحمه الله بأنه في الغالب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً وليس ذلك بعيب فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح في الإسناد وكان قصده رحمه الله ذكرُ العلل أو ذكر العلل ولهذا تجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له وأما أبو داود فكانت عنايته بالمتون أكثر هنا ينبه إلا أن الترمذي من منهجه كثيراً في كتابه أنه يبدأ بالحديث الذي فيه عله ثم يثني بالحديث المقبول ، وأن النسائي أيضاً يفعل هذا الفعل وهذا يخالف ما ذكره الإمام مسلم في مقدمة الصحيح من أنه ظاهر كلامه أنه يبدأ بالحديث المقبول ثم يؤخر الأحاديث التي فيها علل وإن كان لم يلتزم ذلك في الصحيح في كل المواقف المقصود أن هذا منهج الترمذي والنسائي أنهما يبدءان بالحديث الضعيف أو الذي فيه عله ويثنون بالحديث الذي ليس فيه عله وأما أبو داود فلم يعتني بهذا الجانب كثيراً بل اكتفى بالعناية بالمتون أكثر من غيرها وإن كان له تعرض من العلل ولكن ليس كتعارض الترمذي خاصة .

من أمثلة هذه الأحاديث التي ابتدأ فيها بالحديث الضعيف ثم ثنى بالحديث المقبول ، قال الترمذي (باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين نسياً) .

ثم أورد تحت هذا الحديث حديث يقول حدثنا أحمد بن منيع قال حدثنا هشيم قال أخبرنا ابن أبو ليلى عن الشعبي قال صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين ثم ذكر حديثاً في سجود السهو ثم قال بعد الحديث - الإمام الترمذي – وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه وبين الترمذي أن هذا الحديث ضعيف من جهة قلة ضبط وحفظ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى رَاَوِيهِ ثم

بعده بعد هذا الحديث الذي ابتدأ به الباب ابتدأ البخاري بإيراد حديث آخر أو رواية أخرى لهذا الحديث من رواية زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة وهذا ثم قال عقبه وهذا حديثٌ صحيح .

والحديث بالفعل صحيح من هذا الوجه وابتدأ بالحديث الذي فيه ضعف ثم ذكر الحديث الصحيح .

مما يتميز به : ويشبه في ذلك البخاري ذكرنا شبه بمسلم نذكر الآن شبه بالبخاري في بعض الأمور كثرة تعليقه للمتابعة البخاري في نهاية الحديث يقول وتابعه فلان وفلان عقب الحديث معلقاً أيضاً يفعل ذلك الإمام الترمذي لكنه يخالف البخاري في المعلقات أنَّه لا يورد معلقاتٍ لا علاقة لها بحديث الباب البخاري يذكر بعض المعلقات التي ليست من باب المتابعة وإنما هي روايات منفصلة أما الإمام الترمذي فإنه لا يذكر إلا المتابعات الحديث الذي يورده متابعات الحديث الذي يورده بالإسناد الذي يورده أمر ثاني مما يشبه فيه البخاري عنايته بفقه الحديث وهذا أمر واضح من عنوان الكتاب حيث قال في عنوان الكتاب - أخر جملة فيه- **" وما عليه العمل "** فواضح من عنوان الكتاب أنه حريص على بيان فقه العلماء الذي استنبطوه من هذه الأحاديث التي يوردوها في الجامع ولذلك نصتفي أول كتاب العلل أن كل ما ورد في هذا الكتاب فهو صحيح معمول به إلا حديثين مها حديث من شرب الخمر قال في الرابعة فاقتلوه في السنة الأولى قال فاضربوه وفي السنة الرابعة قال فاقتلوه وحديث أن النبي [illegible]

[illegible] : [illegible]

الحالة الثانية : أن يعرض عن الحـديث الصـحيح المشـهور ويخـرج حديثًا آخر صحيحًا ولكن ليـس كشـهرة الحـديث الـذي أورده يعنـي لا

يذكر الحديث الصحيح المشهور وإنما يذكره في الشواهد ويذكر حديث آخر صحيح ولكنه ليس كصورة الحديث الذي أورده في الشواهد يعني كأنه أتى بالأقل درجة وأورده بإسناده ومتنه ، ثم أورد بعد ذلك الحديث الذي كان يظن أنه يفترض أن يكون هو حديث الباب ويذكره في الشواهد ومثال ذلك حديث ابن عباس مرفوعاً « لَا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ فَإِنْ حَالَتْ دُونَهُ غَيَايَةٌ فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا » .

هذا الحديث صحيح لكن هناك أحاديث أخرى وقد ذكر الترمذي قال وفي الباب عن أبي هريرة وأبي بكرة وابن عمر وهذه الأحاديث كلها أخرجها البخاري ولم يخرج حديث بن عباس فترك الأحاديث الأكثر شهرة والأصح وأورد حديثًا صحيحًا ، ولكنه ليس في شهرة هذه الأحاديث وقوتها من جهة الصحة .

طريقته الثالثة :- وهي أغرب الطرق - أنه يذكر الحديث الضعيف في بابه ويشير إلى الأحاديث الصحيحة في الشواهد وهي أغرب طرق في إيراد الحديث وكثيرًا ما يفعل ذلك وفعله لذلك كثير ليس بالقليل ومثال ذلك أنه أورد حديث فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة بنت علي بنت النبي عليه الصلاة والسلام فاطمة الكبرى أنها قالت كان رسول الله [illegible] .

[illegible] :

[illegible]

.

.

.

[illegible] : [illegible] .[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] .

[illegible] [illegible] [illegible] [

- [illegible]

- [illegible]

قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْمِي الصَّيْدَ فَأَجِدُ فِيهِ مِنْ الْغَدِ سَهْمِي قَالَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبُعٍ فَكُلْ .

قَالَ الترمذي : " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ... وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بِشْرٍ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ مِثْلَهُ وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ

يقول أولًا عن الحديث حسن صحيح ثم بَيّن أن هذا الحديث يروى من وجهين من حديث عدي بن حاتم ومن حديث أبي ثعلبة الخشني ثم قال : وكلا الحديثين صحيح فهذه عبارة صريحة منه أنه يطلق الحسن والصحيح على الصحيح وأنّه لا فرق عنده بين الحكم على الحديث بحسن صحيح وبين الحكم عليه بصحيح ، والأدلة على ذلك مختلفة ، وقد تكلمت عنده في درس ابن الصلاح .

المصطلح الثالث : " حَسَن " .

وهو مصطلح مهم جداً ؛ لأن الترمذي أول من استخدم الحسن بالمعنى الاصطلاحي ، بل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية أنه اختص بهذا المعنى الاصطلاحي يعني : لا وافقه عليه أحد قبله ولا تابعه أحد عليه أحدًا ممن جاء بعده ، يذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الصحيح أن مصطلح الحسن في مراد الترمذي لا نعرف أحدًا وافقه عليه إلا لمن ينقل كلام الترمذي فقط ، فهو ناقل لكلام الترمذي وليس حاكماً على أحاديث التي جرى حكمها بالحسن الذي أراده الترمذي .

فما هو مراده بالحسن ؟

عَرَّفَ الترمذي الحديث الحسن في أخر كتابه الجامع في كتاب " العلل الصغير " : " وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الكِتَاب حَدِيثٌ حَسَنٌ فإنما أردنا به حُسْنَ إسناده عِنْدَنا كُلُّ حَدِيث يُروَى لا يكون فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَهَم الكذب ولا يكونُ شاذاً ، وَيُرْوَى مِنْ غير وَجْهٍ نحو ذلك فَهُوَ عِنْدَنا حَدِيثٌ حَسَن .

إذاً يشترط في الحديث الحسن ثلاثة شروط :

الأول : ألا يكون راوية متهماً بالكذب .

الثاني : ألا يكون شاذاً .

الثالث : أن يروى من غير وجه .

يقول : كل حديث اجتمعت فيه هذه الثلاثة شروط هو عندي حديث حسن ، ويصف هذا الحسن بأن إسناده حسن .

ما هو مَقْصودِهِ بهذا التعريف ؟

مع تعريفه بهذا المصطلح بهذا التعريف إلا أنه قد اُخْتُلِف في فهم كلام الإمام الترمذي اختلافًا كثيرًا جدًا ولا أريد أن أدخل في الخلافات لأن هذا التعريف وهذه الكلام قد سبق وأن ذكر في كتاب ابن الصلاح لكن أذكر أرجح الأقوال في رأيي الذي يظهر لي أن مراد الترمذي ، وهو ترجيح ظني لا أقطع به لكن هو الذي بدا لي حتى الآن والمسألة تحتاج إلى زيادة تحمل وتثبت الذي يظهر لي أن مراد الترمذي

بالحديث الحسن عنده هو : الحديث الصالح لاحتجاج ، إما لقبول إسناده أو لضعفه المتقوي بعمل أهل العلم .

هذا الذي ترجح عندي من معنى قولت الترمذي حسن .

ومعنى ذلك أَنَّه قد يصف الحديث بالحسن ، وهو صحيح عنده لأن الصالح للاحتجاج ، صحيح صالح للاحتجاج وقد يكون حسن باصطلاحنا لأن الحسن صالح للاحتجاج وقد يكون ضعيفاً خفيف الضعف لكن عليه العمل فهو يتقوى بعمل أهل العلم بهذا الحديث فهو ضعيف خفيف الضعف ممكن أن نلحقه بالحسن لغيره يمكن أن يلحق بالحسن لغيره عند المتأخرين حسب ما نرى من بعض تصرفاتهم في تحسين الأحاديث .

المقصود : أن الحديث الذي يصفه بالحسن في المنازل هذه الثلاثة ، فلا يعارض وصف الحديث بالحسن أن يكون صحيحًا عند الترمذي ، ولا أن يكون حسناً عند الترمذي بالمعنى الاصطلاحي عندنا – الْحَادِث - وهو المرتبة الوسطى ولا أن يكون ضعيفًا خفيف الضعف متقوي لابد أن يكون هذا الحديث الضعيف متقوي إما بورود متون أخرى كما ذكر في التعريف ، أو بعمل أهل العلم على هذا الحديث أما مسألة عمل أهل العلم فهو قد نص أن كل ما في كتابه قد عمل به أهل العلم بعض أهل العلم هذا انتهينا منه إلا الثلاثة أحاديث التي ذكرنها ، فهذه مسألة منتهيين منها لكن لما يقول هذه العبارة أيضًا لأننا وجدنا جملة أحاديث فيها ضعف هو نفسه يضعفها يصفها بالحسن يقول هذا حديث حسن إسناده ليس بقائم هذا حديث حسن فيه فلان ، وهو سيء الحفظ ومع ذلك يقول : حسن .

قال ذلك لأنه قد يطلقه على الصحيح والمطلق على الصحيح فهناك مثال واضح جداً في هذه المسألة ولم أقف على من نبه هذا المثال مع أهميته وهو حديث أورده حديث " العَارِيَة الْمُؤَدَّاة " أورده الترمذي في ثلاثة مواطن في كتابه :

1 - مرة قال عنه : **" هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ "** إذًا عنده معناه صحيح .

2 - مرة أخرى أورد الحديث نفسه بنفس الإسناد وقال : **" هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ "** .

3 - مرة ثالثة أورده فقال : **" هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ "** .

حديث واحد ، بإسناد واحد يقول عنه : **" حسن "** ، و **" حسن صحيح "** ، و **" حسن غريب "** مما يدل على أن هذه مصطلحات عنده لا تتعارض ولا تتناقض فالحسن عنده شامل للضعيف المتقوي كما ذكرنا وللحسن باصطلاحنا وللصحيح باصطلاح الجميع .

نقف عند كلمة من كلمات التعريف الذي ذكره وهي قوله : " كل حديث يروى في إسناده من يتهم بالكذب " .

طبعاً واضح من هذه العبارة أن كل الأحاديث التي ليس في إسناده راوي يتهم بالكذب واجتمعت فيه بقية الشروط فهو واقع ضمن التحسين عنده .

يعني : أنه يشترط في راوي الحديث الحسن ألا يكون ممن يتهم بالكذب والراوي يتهم بالكذب ، هو إما غير العدل الذي ليس بعد يعني : الفاسق أو الذي عرف منه الكذب في حديث الناس ، أو في حديث النبي عليه الصلاة والسلام فكل راوي ليس فاسقاً ، ولا متهم بكذب فهو عنده يصلح أن يحسن حديثه إذا اجتمعت بقية الشروط في هذا الحديث أما قوله : " ولا يكون الحديث شاذاً " .

ومن أهل العلم من قال أن مراده بالشذوذ هنا مراد الشافعي وكما يذكر الحافظ ابن حجر أيضاً في تعريف الشاذ وهو : مخالفة المقبول لما هو أولى منه .

لكن الصحيح والله اعلم أن مراده بالشذوذ هنا التفرد المستنكر .

فإِنْ قِيل : إِنَّ قوله هو يروى من غير وجه يغني على أن يقول : ولا يكون شاذ ويريد التفرد للمستنكر يعني ما دام أنه يشترط أنه يروى من غير وجه ، إذا فيكون الحديث ليس بفرد ، فلما يقول : ولا يكون شاذًا ، ويروى من غير وجه .

نقول : لا ؛ فرق بين التفرد المستنكر وبين الغرابة ؛ لأن الحديث قد يستنكر متنه مع كونه له روايات مقبولة تشهد لصحة معناه .

يعني : يستنكر اللفظ - لفظ المتن - ويبقى على المعنى صحيح الوارد فيه والتي تدور علية نصوص أخرى ولكن نحن نستنكر هذا

اللفظ ونسبته إلى النبي [illegible]

قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ – التي هي النحر- قَالَ لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ . طبعاً الحديث ضعيف .

المقصود أنه هذا الإسناد لا يروى حديث بهذا الإسناد إلا هذا الحديث هناك أحاديث أخرى روية لكنه الصحيح أنه لم يثبت من رواية أبي العشراء الدارمي عن أبيه إلا هذا الحديث فهو حديث غريب سندًا ومتنًا ، ولا يرى بهذا السند إلا هذا المكان فقط هذه الصورة الأولى .

الصورة الثانية : أن يكون إسناد الحديث مشهوراً بمعنى أنه تروى به أحاديث كثيرة إسناد حديث تروى به أحاديث كثيرة لكن يتفرد أحد هذه الأسناديد أو هذه النسخة تتفرد بمتنٍ لا يروى إلا بهذا الإسناد .

مثاله : عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر هذا إسناد مشهور مروي به أحاديث كثيرة لكن هناك حديث واحد رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر وتفرد به لم يروي أحد غيره وهو حديث أن الرسول نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ .

فمع كونه إسناد مشهور ومتداول وتروى به أحاديث كثيرة لكن هناك متن من هذه المتون لم يروى إلا من خلال رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر هذا نوع الغربة الأول .

نوع الغربة الثاني : ما نسمي نحن في اصطلاحنا **" زيادة الثقة "** .

وهو أن ينفرد راوي مقبول الرواية عن غيره بزيادة في متن الحديث وضرب لذلك مثالاً بحديث زكاة الفطر : فَرَضَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ ... عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنْ الْمُسْلِمِينَ .

كلمة " من المسلمين " زيادة زادها الإمام مالك ، وتفرد بها فيما قيل عن دون أيوب بن أبي تميمة ، ودون عبيد الله بن عمر العمري كلاهما رواه عن نافع من دون هذه الزيادة وتفرد مالك برواية هذا الحديث عن نافع عن بن عمر بهذه الزيادة فالنوع الثاني من الغربة زيادة الثقة فيصح أن يقال عن زيادة الثقة الحديث الذي فيه زيادة

ثقة أنه حديث غريب وهذا يجب أن ينتبه إليه وهذه أحد وجوه الغربة التي نص عليها الترمذي .

الوجه الثالث : من وجه الغربة أن يكون للحديث طرقاً معروفة فيروى عن أحد الصحابة بسندٍ غريب يعني أن يكون الحديث معروف من حديث عددٍ من الصحابة ، لكن يأتي راوي من الرواة ويتفرد براويته عن صحابي آخر غير الصحابة الذين عرف الحديث من طريقهم .

مثال ذلك : حديث أَبِي أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ((الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ)) .

هذا الحديث لم يروى عن أبي موسى إلا من هذا الوجه عن رواية أبي أسامة عن أبي بريد بن عبد الله بن أبي بردة مع أن الحديث صحيحاً من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر في الصحيحين عن حديث بن عمر لكنه غريب من حديث أبي موسى الأشعري . المتن مشهور برواية عدد من الصحابة لكن من رواية واحد منهم يعتبر غريبًا فقد يوصف الحديث بالغربة من هذا الوجه .

القسم الرابع من الغربة وهي أيضاً فرعان :

الفرع الأول : يكون الحديث مشهوراً عن صحابي من طريق ويستغرب عنه من وجه آخر .

يكون الحديث رواه عن الصحابي عدد من الناس مثلاً حديث معروف عن الصحابي مشهور عنه يأتي راوي آخر وينفرد بهذا الحديث من وجه آخر دون هذا الوجه الذي اشتهر عن واحد من الصحابة مثال ذلك حتى تتضح الصورة حديث السائب عن عائشة مرفوعًا ((مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُقْضَى قَضَاؤُهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ)) . يعني : له الأجر .

قال الترمذي عقبة : غريب من حديث السائب معروف من حديث عائشة من وجوهٍ عنها .

إذًا : هو غريب من جهة رواية السائب بن يزيد عن عائشة ذلك الوجه هو الغريب ، لكن هناك طرق أخرى عن عائشة سوى هذا الطريق .

الفرع الثاني : أن يخالف أحد الرواة برواية الحديث متصلاً وهو إنما يعرف مرسلاً .

يكون الحديث معروف مرسلاً ويأتي راوي واحد ويرويه متصلاً إلى النبي ﷺ [illegible]

[illegible] : [illegible] « قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ قَالَ اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ » .

هذا الحديث قال الترمذي في عقبه : **" وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا ".**

عمر بن أمية تابعي فبين إنما هو معروف ومشهور مرسلاً ، وأما الرواية المتصلة فهي رواية غريبة ، وأشار بذلك إلى وهمها وخطئها هذه هي مقاصد الترمذي بالحكم على الحديث بالغربة .

مكانة أحكام الإمام الترمذي :

وُصِفَ الترمذي بالتساهل ، وممن وصفه بالتساهل الإمام الذهبي في مواطن متعددة حيث قال في كتاب ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل لما تكلم عن أئمة الجرح والتعديل المتشدد منهم والمتساهل قال : قسم منهم متعنتٌ في الجرح متثبتٌ في التعديل ثم قال وقسم في مقابلة هؤلاء يعني متساهلون كأبي عيسى الترمذي والحاكم والبيهقي متساهلون فوصف الترمذي بالتساهل ، وقال أيضاً في الموقظة المتساهل كالترمذي والحاكم ، والدار قطني في بعض الأوقات يعني الدار قطني في بعض الأحيان يتساهل هذا كلام الذهبي في الموقظة حسب المطبوع .

وقال في السير " جامعه - أي جامع الترمذي - قاضيًا له بإمامته وحفظه وفقهه ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد نفسه في التضعيف رخو يعني لين وسهل .

وقال في الميزان : في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني بعد نقله تضعيفه عن بعض من أهل العلم قال وأما الترمذي فروى من حديثه الصلح جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي .

هكذا يقول الذهبي وقال في الميزان في ترجمة محمد بن حسن بن أبي يزيد الهمذاني بعض نقله تضعيفه أنه وأن من أحاديثه ((مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَة الْقُرْآن عَنْ دُعَائِي وَمَسْأَلتي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَل مَاَ أُعْطِي الشَّاكِرِين)) .

قال الذهبي : حَسَّنَه الترمذي فَلْم يُحْسِن .

وقال أيضاً - في ترجمة أخرى - حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه فلا يعتد بتحسين الترمذي فعند المحققة غالبها ضعاف .

هذا كلام الذهبي يقول في موطن لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي وفي موطن آخر يقول غالب تحسينات الترمذي ضعاف . هذه أشد عبارتين من الإمام الذهبي حول الإمام الترمذي يقول لا يعتمد على تصحيحه وفي موطن يقول غالب تصحيحاته ضِعَاف .

أيضاً أشار إلى تساهله ابن القيم الجوزية في كتابه الفروسية .

أود أن انبه مهم : وهو أن الوصف بالتساهل والتشدد لا يقتضي إهدار توثيق أو تصحيح المتساهل ولا رد تضعيف المتشدد لم يقصد هذا لا الذهبي ولا غيره ولذلك وسيأتي إن شاء الله أن الذهبي نفسه اعتمد على تصحيح الترمذي واحتج به الذي يقول قبل قليل لا يعتمد عليه سنعرف ما هو مقصودة بعدم الاعتماد لا كما يتصور .

وهذا أمر وصف مثلي ولذلك كما يقول الشيخ المعلمي عليه رحمة الله يقول : قد يتساهل المتشدد وقد يتشدد المتساهل .

يعني : قد نجد في بعض الأحيان الترمذي يتشدد ، ويضعف أحاديث أو يحسن أحاديث هي في الصحيحين أو أحدهما وقد نجده يتساهل

كذلك مثلًا يحيى بن معين فهو متشدد قد يتساهل فيوثق رواة يضعفهم غيره من أهل العلم فهو ليس أمرًا مطردًا ومطلقًا .

الأمر الثاني : أن هذا الأمر ليس المقصود منها أن يتخذ قاعدة لا تنخرم ، بل يتخذ قرينة من قرائن الترجيح عند التعارض .

يعني : لو وجدنا مثلاً البخاري ضعف الحديث وصححه الحاكم أرجح تضعيف البخاري على تصحيح الحاكم لأن البخاري منصف والحاكم متساهل .

كذلك في التوثيق نقوله لو وثقنا مثلاً ذكره ابن حبان في الثقات على قول أنه متساهل ذكره ابن حبان في الثقات وضعفه غيره أقدم تضعيف غيره على توثيقه وهكذا ، فالمقصود أنها نافعة عند التعارض وليس قواعد مطردة .

ويدل على اعتماد الإمام الذهبي للترمذي أنه لما كما ذكرنا في موطنًا سابق الراوي الذي ليس فيه جرحًا ولا تعديلاً قال في هذا الراوي الذي ليس فيه جرحًا ولا تعديل إذا أخرج له البخاري ومسلم في الصحيح فهو ثقةٌ بذلك .

ثم قال : وإذا صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيدٌ أيضًا ، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله حُسْن حديثه .

إذًا هنا الإمام الذهبي اعتمد على صحيح الترمذي أم لم يعتمد عليه ؟ واضح أنه اعتمد عليه لأن هذه الصورة هي الصورة التي تبين هل سيعتمد عليه أو لا ؛ لأنه ليس هناك معارض للترمذي ولا موافق له إذا وجد معارض قد نقول مثل ما نقول نحن الآن نقول قد نرجح كلام معارض الترمذي هذا ما فيه خلاف وإذا وجد من يوافقه قد يقول قائل لعله لم يعتمد على الترمذي وإنما اعتمد ولكن اعتمد على من وافقه من أهل العلم لكن هذا راوي سَلِمَ من ذلك ؛ لم يوافقه أحد ولم يعارضه أحد ومع ذلك يرى الإمام الذهبي أن مجرد تصحيح الترمذي لهذا الراوي أنَّ هذا يقتضي أن حديثه جيد يعني لا ينزل عن درجة بل هو أعلى من الحسن بل هو بدرجة أعلى من درجة الحديث الحسن وما أقربه أن يكون ثقة .

يعني : ما أقرب أن يكون هذا الراوي ثقة وأن يكون حديثه صحيحاً بالفعل ولذلك لما قال الذهبي عبارته السابقة فلهذا لا يعتمدُ العلماء على تصحيح الترمذي رد هذه العبارة العراقي برد قوي في شرحه لجامع الترمذي حيث قال : ما نقله عن علماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد ، ومازال الناس يعتمدون تصحيحه .

هذا كلام العراقي يرد على الذهبي .

أيضًا نص على اعتماد تصحيح الترمذي ابن الصلاح لما ذكر الصحيحين قال : وهناك حديث زوائد على الصحيحين قال ونستفيد هذه الأحاديث الصحيحة الزائدة عن الصحيحين من عددٍ من الكتب ذكر من بينها تصحيحات الترمذي فابن الصلاح نص أيضًا على اعتماده على تصحيحات الترمذي .

الأدلة على ذلك كثيرة ومتعددة ، لكن يكفي ما ذكرنه ويكفي أيضًا أن نُذَكر بإمامة الترمذي وهذا أمر دائمًا نؤكد عليه يعني الإمام الترمذي الآن سبق حتى الإمام الذهبي يقول وكتابه قاضٍ له بالإمامة في الحديث والفقه واللغة وما شبه ذلك .

فكيف نعتقد في إمام من أئمة الحديث أنه لا يلتفت أصلاً إلى تصحيح لأنه من هو الذي لا يعتمد على تصحيحه من كان الغالب عليه الوهم والخطأ ، أما من كان الغالب عليه الصواب فيجب أن يعتمد تصحيحه ، ومتى يوصف الإنسان بالإمامة إذا كان الغالب عليه الخطأ أم الذي كان الغالب عليه الصواب ولا شك أن الإمام الترمذي باتفاق الناس كلهم إذا القول بإهدار أحكامه ليس بصحيح هل اعتمد اعتمادي على تصحيح البخاري ومسلم بمعنى أني لا أنظر في إسنادها ؟ لا ؛ سبق أن قررنا ذلك بكل وضوح عندما تكلمنا عن كتاب بن خزيمة وقلنا بأن كل ما سوى الصحيحين يجب أن يدرك إسناده من أهل العلم إذا كنت من أهل العلم تستطيع أن تدرس أدرس ، وأما إذا كنت لست من أهل العلم ولست إلا مقلداً فعليك أن تقلد العلماء والترمذي أن تقلده أولى من أن تقلد من جاء بعده مثلاً ممن يقلون علمًا عن الإمام الترمذي .

أيضًا مما يتعلق باتهام التساهل أن هذا راجع في الحقيقة أيضًا إلى عدم فَهْم اصطلاحه في الحسن لما قال الإمام أن غالب تحسيناته

ضعاف هذا على حسب اصطلاحًا نحن لأننا نقول أن حسن يجب أن يكون مرتبة وسطى بين الصحيح والحسن ولكن بين أنه لا يلزم من ذلك أن يكون هذا هو اصطلاح الترمذي فوصفه بالتساهل بناءً على ذلك ليس بصحيح .

الأمر الأخير الذي يمكن أيضًا أن يدفع به تجاه وصفه بالتساهل : أن بعض الأحكام قد تكون من باب اختلاف الاجتهاد فقد يُحَسِّن الإمام أو يُصَحِح لراوي وغيره يضعفه وهذا لا يخلو منه عالم من العلماء فكم من راوي وثقه يحيى بن معين وهو إمام الجرح والتعديل وهو الموصوف بالتشدد وضعفه بعضٌ من أهل العلم بل وكان الراجح أنه ضعيف وأن وصف يحيى بن معين له بأنه ثقة مخالف للصواب فهل نقول لوجود هذه الأمثلة بأن يحيى بن معين متساهل أنه وَثَّق ضعفاء هذا لا يخلو منها أحد فكذلك الترمذي يعني مثلاً كثير بن عمرو بن عبد الله المزني الذي قال عنها الإمام الذهبي كما سبق عبارته عندما قال وصححه بل هذا ولا يعتد العلماء على تصحيح الترمذي : هذا الراوي نفسه وهذا الحديث نفسه سئل الترمذي البخاري عنه فقال هذا حديث حسن وقال عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني مقارب الحديث فإذا كان وصف الترمذي بالتساهل مبني على تحسينه أو تصحيحه لهذا الحديث فصفوا البخاري بالتساهل ؛ لأنه أيضًا كان يرى أن هذا الراوي مقبول الرواية نعم هذا الراوي في الراجح وفي الصحيح أنه ضعيف ولا يحتج به لكن أريد أن أبين أن بعض المسائل مبنية على الاختلاف في الاجتهاد وليست مبنية على التساهل والتشدد ، وإلا لو اعتبرنا هذه الطريقة صحيحة لصح أن نعتبر الترمذي متساهلاً متشددًا في نفس الوقت فإن هناك حديثًا يُضَعف وهو صحيحاً عند غيره وهناك أحاديث صححها هو ضعيفة عند غيرة فاعتبره في هذا الجانب متشدد وفي هذا الجانب هو متساهل هذا لا يصح المسألة مبنية على اختلاف الاجتهاد في كثير من الأحيان وليس مبنية على اختلاف القواعد القبول والرد أو على التساهل المفرط الذي يؤدي في الغالب إلى ما لا يستحق القبول أو التشدد المفرط الذي يؤدي إلى تضعيف في الغالب إلى ما يقبله غيره من أهل العلم .

هذه أهم اصطلاحات الترمذي ومكانته أيضًا فيما يتعلق بمكانة الترمذي وجدت أن عدد الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في

الموضوعات مما أخرجه الترمذي اثنين وثلاثين حديث هذا مما عدد الأحاديث التي أخرجها الترمذي ، وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات قد يقال اثنين وثلاثين حديث كثيرة سبق أنه في أبي داود تسعة فقط فنقول الآن ببقية هذه الإحصائية يتبين لك أنها ليست مؤثره في كتاب الترمذي إلى هذا الحد لأنه قد بين ضعف ثلاثة وعشرين حديث منها نفس الترمذي تعقب ثلاثة وعشرين حديث منها ببيان ضعفها إما بالحكم عليها بالغاربة أو بالتصريح بضعفها واضح ثلاثة وعشرين حديث وثلاثة أحاديث منها أو أربعة أحاديث منها الصواب فيها مع الترمذي ، وأنها في درجة القبول وأن الحكم عليها بالوضع ليس بصحيح وأربعة أحاديث أخرى ليست صحيحة ولم يحكم عليها الترمذي بالضعف يعني نعيد ذِكر الإحصائية : ثلاثة وعشرين ضعفها الترمذي فلا ينتقد الترمذي بإيرادها ؛ لأنه بَيّن ضعفها . **القسم الثاني وهي التي لم يبين ضعفها** : والصواب أنها ضعيفة ، ولم يبين ضعفها وهي أربعة أحاديث هذه الأربعة أحاديث التي لم يبين ضعفها وهي ضعيفة أيضًا لم يمكن نجزم بأنها موضوعة يعني يمكن يقال عنها شديدة الضعف يمكن يقال عنها ضعيفة لكن لا يمكن أن توصف ولكن يمكن أن تنزع في الوضع وممن نازع في ذلك السيوطي نفسه أنه دافع عن هذا الأحاديث أنه بين أنها لا تصل إلى درجة الحكم بالوضع بقية الأحاديث : خمسة أحاديث الصواب فيها مع الترمذي وأنها مقبولة في درجة القبول وبذلك نخرج إلى أن الأحاديث التي يمكن أن نقول بأنها منتقدة نحو أربعة أحاديث فقط في كتاب الترمذي ، يعني التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي منتقدة بالفعل لأنه حكم بقبولها وهي غير مقبولة لكن أيضًا بأن الحكم عليها بالوضع مما يُنَازَع فيه .

عناية العلماء بكتاب الترمذي .

فنبدأ بالشروح وقد أوشكنا على النهاية بحمد الله :

- من أقدم الشروح الترمذي المطبوعة كتاب " عارضة الأحوذي " لأبي بكر بن العربي المتوفى سنة ست وأربعين وخمسمائة من الهجرة ، وهو مطبوع .
- كتاب " النفح الشذي " لأبي الفتح بن سيد الناس المتوفى سنة أربعًا وثلاثين وسبعمائة فطبع من مجلدًا والمؤلف توفيا أصلاً

ولم يتمه فأكمله بعده الحافظ العراقي أكمل النفح الشذي الحافظ العراقي في كتابٍ مخطوط لم يطبع حتى اليوم لكن قد سمعنا أن أحد علماء الحديث في عصرنا قد انتهى من تحقيقه وقد يطبع بإذن الله تعالى النفح الشذي الذي لم يطبع منه إلا مجلدان هناك أيضًا تكمله له انتهى من تحقيقها محققه وتكملة العراقي قد تخرج قريبًا إن شاء الله بنفس تحقيق هذا الرجل الفاضل وهو الدكتور أحمد عبد الكريم معبد وفقه الله تعالى .

- من شروح الترمذي " قوت المغتذي " للسيوطي وهو مطبوع قديمًا في الهند وفي القاهرة أيضًا .
- من شروح الترمذي " تحفة الأحوذي " وهو من أشهر الشروح وأكثرها تداولاً تحفة الأحوذي للمباركفوري من علماء الهند .
- هناك " شرح علل الترمذي " الذي هو ملحق في أخره لابن رجب وهو من أجّل وأفضل وأعمق كتب علم الحديث .

من الكتب التي تكلمت عن الإمام الترمذي وعن منهجه في الكتابة الكتب الثلاثة الآتية :

1 – كتاب " فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي " تأليف أبي القاسم عبيد بن محمد الإسِعردي بكسر العين . المتوفى سنة اثنتين وتسعين وستمائة من الهجرة وهو كتاب مطبوع .

2 - كتاب " الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين " للدكتور نور الدين عِتر وهو كتاب جيد ونافع وقد استفدت منه كثيرًا فيما ذكرته اليوم لكم حول كتاب الترمذي وهي رسالته للدكتورة أو للماجستير فيما أحسب .

3 - كتيب صغير بعنوان " تراث الترمذي العلمي " للدكتور أكرم ضياء العمري .

وبذلك نكون قد انتهينا من كتاب الإمام الترمذي وهو أخر كتاب تيسر لنا الكلام عنه في هذه اللقاءات وقد سبق وأن ذكرت أن كتاب النسائي وابن ماجه قد ألقيت فيهما لقاءات ودروس سابقة قبل سنوات وهي موجودة ومتوفرة ، وقد تلحق بأشرطة هذه الدورة

حتى يكتمل الكلام عن الكتب الستة جميعها مضافًا إليها كتب الصحيح أو التي تشترط الصحة كما تكلمنا عنها أيضًا في هذه اللقاءات .

الأسئلة :

س : يسأل عن حديث » إن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج « ؟

ج : لم يصح عن النبي عليه الصلاة والسلام .

س : هل هناك مؤلف خاص يبحث اصطلاحات الترمذي ؟

ج : ذكرنا كتاب أكرم ضياء العمري أيضًا هناك رسالة لم تطبع بعد وهي رسالة الحديث الحسن تعرض للحديث الحسن خاصة عند الترمذي وعند غيره للدكتور خالد منصور الدريس وهي رسالة لم تطبع وقد تطبع قريبًا إن شاء الله .

س : هنا يسأل عن حديث الرجل الذي طرق الثلاثة الذين وردوا المدينة فطرق كل رجلاً أهله فوجد ما يكرهه ويسأل عن صحته .

ج : لا أذكر الحكم على هذا الحديث الآن .

س : ما أفضل طبعات البخاري ومسلم ؟

ج : الحقيقة أفضل طبعة هي الطبعة اليونانية بالنسبة لصحيح البخاري وقد طبعة مؤخرًا في حجم كبير ومرقمه لكن يبقى أن ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي الموجود مع فتح الباري هو المعتمد وهو غالبًا الذي يعزى إليه والذي يقتني الطبعتين يكون أفضل ، وأما بالنسبة لصحيح مسلم فأفضل طبعاته حتى اليوم هي طبعة محمد فؤاد عبد الباقي .

س : هنا يسأل عن حديث جب الحزن الذي تستعيذ منه جهنم ؟

ج : هذا أحد الأحاديث المنتقدة على الترمذي أخرجه الترمذي وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع لكن الترمذي قال عنه غريب فأشار بذلك إلى ضعفه وهو حديث ضعيف لا يصح عن النبي عليه الصلاة والسلام .

وأسأل الله عز وجل أن يبارك لنا في ما قلنا وما سمعنا وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهِه الكريم
وصلى اللهم وسلم ، وبارك على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .